العرب
الخميس 2021/09/16
السنة 44 العدد 12181

مصطفى الكاظمي يتعهد باستعادة أموال العراقيين المنهوبة

سياسيون ومحامون عراقيون يشككون بقدرة الحكومة على معالجة الفساد

أثار عقد المؤتمر الدولي لاسترداد الأموال العراقية المنهوبة بمشاركة الجامعة العربية ووزراء عدل عرب، جدلا في الشارع العراقي عن قدرة مخرجات المؤتمر على النجاح، في وقت تعاني المنظومة السياسية برمتها من فساد جعل العراق يتبوأ أعلى درجات التصنيف العالمي في الفساد.

استعراض أضعف من تخويف الفاسدين

بغداد - تحوّل تعهد رئيس الحكومة العراقية مصطفى الكاظمي باستعادة الأموال المسروقة والمستحوذ عليها جراء الفساد، إلى التحدي الأهم قبل أسابيع على انتهاء دورته الرئاسية.

وتساءل محامون وسياسيون عراقيون عن جدية تعهد الكاظمي وقدرته على استعادة تلك الأموال، فيما يصنف العراق في قائمة أكثر البلدان فسادا في العالم.

وبينما اعتبر سياسيون تعهد الكاظمي باستعادة الأموال المنهوبة دعاية انتخابية تزيد من رصيده للحصول على دورة ثانية في رئاسة الحكومة، شددت مصادر مقربة من رئيس الحكومة العراقية على أنه يمضي مع الرئيس برهم صالح في عملية قانونية بمساعدة شركات محاماة دولية متخصصة لاستعادة أموال العراق المهربة إلى الخارج.

وأضافت المصادر في تصريح لـ"العرب"، "أن رئيس الحكومة يولي هيئة النزاهة العراقية قدرا لا يقل عن اهتمامه بمكافحة الإرهاب، في كشف الفاسدين في المؤسسات الحكومية".

مصطفى سالم

لا يمكن معالجة أي ملف فساد دون معالجة النظام السياسي

ضياء السعدي

عقبات سياسية تحول دون استعادة الأموال العراقية المنهوبة

واعترف الكاظمي في كلمته أمام المؤتمر الدولي لاسترداد الأموال المنهوبة، المتواصلة جلساته في بغداد على مدار يومين، بأن داء الفساد أصاب العراق لعقود، وهناك المليارات من الدولارات تمت سرقتها وتهريبها في عهد النظام السابق، بينما سمحت الأخطاء التأسيسية بتفاقم الفساد وبنحو أكثر خطورة.

وقال "استغل البعض الفوضى الأمنية والثغرات القانونية في سرقة أموال الشعب ونقلها إلى خارج العراق".

وأكد أن أموال العراق المنهوبة والمهربة ستعود مهما طال الزمن، مشددا على أن الحكومة العراقية ماضية في الكشف عن ملفات الفساد واسترداد الأموال المنهوبة، من دون أن يكشف عن الآليات والوسائل في استعادة تلك الأموال، بينما كبار المتورطين في الفساد يشاركون في العملية السياسية ويتقلدون مناصب رفيعة.

وأكد الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبوالغيط في كلمة خلال المؤتمر الذي يشارك فيه عدد من وزراء العدل العرب وخبراء واختصاصيون في مجال القانون والرقابة المالية، أن هذا المؤتمر يعد فرصة مهمة لمشاركة الرؤى لمكافحة الفساد واسترداد الأموال، التي تعد ظاهرة خطيرة على الأمن والتنمية والاستقرار وسيادة القانون.

ويعزو محللون عراقيون مشاركة الجامعة العربية ووزراء من دول أخرى، إلى كون بعض تلك الدول تعتبر ملاذا للأموال العراقية المنهوبة، إضافة إلى وجود حرص من الدول القريبة على دعم سلطة الميليشيات والفساد.

ويناقش المؤتمر الذي تنظمه هيئة النزاهة ووزارة العدل، محاور وأوراق عمل تتعلق بآلية مكافحة الفساد وتجارب عدد من الدول العربية في مجال استرداد الأموال المنهوبة، فضلا عن التعاون الدولي والتجارب والممارسات والمعايير الدولية في مجال استرداد الأموال المنهوبة ومكافحة الفساد وتحسين الأطر القانونية والتقنية لاسترداد الأموال المنهوبة.

ويأمل العراق من خلال المؤتمر في معالجة مواضيع تتعلق بقضايا استرداد الأموال المنهوبة والأصول المهربة، وإيجاد السبل الكفيلة بتيسير عمليات استردادها، ومنع توفير البيئات والملاذات الآمنة لها.

وكان الرئيس العراقي برهم صالح سبق وأن أعلن عن مشروع قانون استرداد عوائد الفساد وتقديمه إلى البرلمان، والسعي لاستعادة نحو 150 مليار دولار تم تهريبها إلى خارج العراق منذ سنة 2003، وهو تقرير أولي، في حين أن هناك تقديرات أكثر من ذلك بكثير.

ويحتاج العراق إلى قاعدة معلومات دقيقة، والاستعانة بشركات التدقيق المالي والمحاكم الدولية، مع تعزيز مطالبة الحكومة بالأدلة وعقد اتفاقيات ثنائية مع بعض البلدان لتسليم المتهمين، طبقا للأحوال القانونية والقضائية والمعاهدات الدولية.

ويرافق جدل سياسي عقد المؤتمر، مشككا بقدرة نتائجه على استعادة تلك الأموال، بينما المشاركون في الفساد مازالوا يتقلدون أرفع المناصب الحكومية.

ويرى الكاتب السياسي العراقي مصطفى سالم أنه لا يمكن معالجة أي ملف فساد في العراق دون معالجة النظام السياسي، مع وجود سلطة المرجعية والميليشيات فوق الحكومة والهيمنة الإيرانية.

واعتبر سالم في تصريح لـ"العرب" المؤتمر ذا طبيعة استعراضية في موضوعه، ويوفر بيئة أو فرصة تساعد في التشهير بالخصوم سياسيا في أحد أهدافه أو مخرجاته، لكن دون أن ينعكس المؤتمر إلا على طرق المساعدة في الإفلات من العقاب، وهو ما تحتاجه الحكومة.

ووصف ملف الفساد في العراق بأداة في صراع سياسي بين خصوم فاسدين. فسلطة السفير الإيراني على القضاء في العراق أكثر وضوحا من قدرة الكاظمي على إخفاء ما يحصل. والحكومة لا تطلب معلومات عن فساد المسؤولين العراقيين من السفارات، بل معلومات عن الذي يفضح الفساد وينتقدها.

وقال نقيب المحامين العراقيين ضياء السعدي "لا يكاد يمر يوم في العراق إلا ونسمع فيه عن حجم السرقات والفساد المستشري، وضرورة استرداد أموال العراق المنهوبة والمهربة إلى الخارج، بهدف استخدامها في إعمار العراق وانتشاله من براثن الوضع المعيشي السيء".

وعبر السعدي في رسالة إلى المؤتمر عن شكوكه بقدرة العراق على استعادة الأموال المنهوبة، بسبب عقبات قانونية وسياسية تحول دون ذلك.

وعزا ذلك إلى عدم توفر إرادة سياسية موحدة، فضلا عن الخشية من التحرش ببعض الجهات المتنفذة وأذرعها المسلحة، وهو ما جعل الكثير من المواطنين يعتبرون أن الغرض من مشروع القانون الذي أعلن عنه الرئيس صالح إنما هو للدعاية والاستهلاك السياسي ليس إلّا.

ويرى خبراء أن الفساد المستشري في هذا البلد الغني بالنفط يعود أساسا إلى سياسة المحاصصة السياسية والطائفية التي ساهمت في تعميق الأزمة المالية والاقتصادية، مؤكدين أنه رغم وجود أدلة واضحة في عدد كبير من ملفات الفساد المتراكمة، إلا أنه يجري التحفظ على أسماء الفاسدين أو المتهمين بالفساد في الكثير من الأحيان استجابة لرغبات كتل سياسية متنفذة خشية تراجع شعبيتهم، أو خسارة جزء من جماهيرهم خلال فترة الانتخابات.

ويعتبر خبراء أن الإصرار على عدم ذكر أسماء الفاسدين بات عرفا سارت عليه جميع الحكومات بما فيها الحكومة الحالية برئاسة مصطفى الكاظمي، التي تحدثت عند تشكيلها عن حملة واسعة وغير مسبوقة على الفاسدين، إلا أن هذه الحملة لم تحقق أي نتائج تذكر، واكتفت بإثارة ملفات مسؤولين معدودين من الصف الثالث أو الرابع في أحزابهم، فضلا عن بعض الجولات لرئيس الحكومة في المنافذ الحدودية التي يُتهم سياسيون وميليشيات بإدارة أكبر ملفات الفساد فيها.

وكانت محاربة الفساد على رأس مطالب احتجاجات عارمة شهدها العراق على مدى عام كامل بدءا من أكتوبر 2019، عندما تورطت حكومة رئيس الوزراء السابق عادل عبدالمهدي بالشراكة مع ميليشيات عراقية تابعة لإيران، في قتل نحو 700 متظاهر، وإصابة نحو عشرين ألفا آخرين، في سبيل حماية نظام الأحزاب الدينية الفاسدة في البلاد.

وسبق وأن أكدت لجنة النزاهة النيابية أن حجم الأموال المهربة خارج العراق يقدر بـ239.7 مليار دولار، وهو رقم يفوق موازنة البلاد لأكثر من عامين، مشددة على وجود ضغوط سياسية لعرقلة مكافحة الفساد.

وذكرت اللجنة أن الأموال التي تم تهريبها خارج العراق خلال الأعوام الماضية من خلال إيصالات وهمية، تمت عبر عمولات دفعت إلى بعض المسؤولين لغرض تسهيل عمليات التهريب.

الخارجية الأميركية: الحوثيون وصلوا إلى طريق مسدود

عدن - بعثت واشنطن أقوى رسالة لحد الآن إلى المتمردين الحوثيين في اليمن، تحثهم على وقف الهجوم على مدينة مأرب الاستراتيجية والدخول في مفاوضات السلام.

واستبعد المبعوث الأميركي الخاص إلى اليمن تيم ليندركينغ -مع استمرار القتال في مأرب- انتصار الحوثيين، مؤكدا أنهم وصلوا إلى طريق مسدود.

وبدت رسالة ليندركينغ -الذي سبق أن التقى ممثل الحوثيين محمد عبدالسلام في العاصمة العمانية مسقط- الأشد إلى حد الآن في الوقت الذي تتهم فيه الحكومة اليمنية والسعودية الولايات المتحدة بالتراخي في مواقفها مع استمرار تعنت الحوثيين ورفضهم عملية السلام.

ويشن الحوثيون هجمات متواصلة على مدينة مأرب الغنية بالنفط للاستيلاء عليها واستخدامها كورقة ضغط في أيّ مفاوضات سلام مع الحكومة اليمنية.

وطالب المبعوث الأميركي إلى اليمن في تصريحات لهيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي" بإيقاف الصراع المستمر في اليمن، بالتزامن مع تمويل العمليات الإنسانية وإيقاف الانهيار الاقتصادي.

وقال إن "تواصل القتال يؤدي إلى زيادة الأوضاع الإنسانية سوءا"، داعيا جميع الأطراف إلى وقف القتال -ولاسيما الهجوم في مأرب الذي عدّه "أفظع مثال على سوء الأوضاع في الوقت الحالي"- والسماح للشرايين الاقتصادية في البلاد بالانفتاح.

واعتبر أن إيقاف الهجوم على مأرب سيمنح اليمنيين أملاً في نجاح الجهد الدولي لتحريك عملية السلام.

وتأتي تصريحات المبعوث الأميركي بالتزامن مع زيارته إلى العاصمة السعودية الرياض، ومع وصول المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن هانز غروندبرغ والمنسّق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية لليمن ديفيد غريسلي.

ويأمل أن يكون هذا التواجد الدولي فرصة لإجراء مفاوضات تسرّع عملية السلام التي يرفضها الحوثيون قبل تحقيق مطالبهم بفتح مطار صنعاء وإيقاف هجمات التحالف العربي الجوية والسماح بتشغيل ميناء الحديدة.

وذكرت وزارة الخارجية الأميركية أن ليندركينغ يتواجد في المملكة العربية السعودية وسيلتقي كبار المسؤولين اليمنيين والسعوديين لبحث عملية السلام في اليمن.

وأضاف بيان صادر عن مكتب المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأميركية أن ليندركينغ سيسافر أيضا إلى عُمان للقاء كبار المسؤولين العمانيين، كما سيلتقي ممثل الحوثيين محمد عبدالسلام المقيم في مسقط.

وستتركّز جهود ليندركينغ على دفع عملية شاملة للسلام بقيادة الأمم المتحدة وتقديم الإغاثة الفورية للشعب اليمني.

وسيواصل المبعوث الأميركي وفقاً للبيان الضغط على كافة الأطراف من أجل السماح بالوصول المنتظم والحرّ للسلع الأساسية والمساعدات الإنسانية إلى اليمن وجميع أنحاء البلاد.

ووصل المبعوث الأممي هانز غروندبرغ إلى الرياض الأربعاء، في أولى جولاته في المنطقة بعد تعيينه في الخامس من سبتمبر الحالي.

وينتظر أن يلتقي غروندبرغ في زيارته الحالية الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي، إلى جانب مسؤولين سعوديين وخليجيين وعدد من ممثلي السلك الدبلوماسي الأجنبي لدى اليمن.

وأعاد الحراك الدبلوماسي الدولي الملف اليمني إلى طاولة التفاوض في رسالة أمل إلى اليمنيين الذين يعيشون أوضاعا مترديةً.

وزاد من ذلك تأكيد وزير الخارجية العماني بدر بن حمود البوسعيدي هذا الأسبوع بقوله "نحن قاب قوسين من دفع العملية السياسية اليمنية".

وأعلنت وزارة الخارجية العمانية عن اقتراب استئناف المحادثات السياسية بين الأطراف اليمنية، مشيرة إلى أنها تساعد اليمن على الوصول إلى الاستقرار في الوقت الذي يواصل فيه المتمردون الحوثيون هجماتهم على مدينة مأرب الاستراتيجية للسيطرة عليها كورقة ضغط في أي مفاوضات سلام مع الحكومة اليمنية.

وقال البوسعيدي في تصريحات تلفزيونية إن سلطنة عمان تسعى لتقريب وجهات النظر في الأزمة اليمنية، مؤكدا أن دور بلاده في الأزمة هو المساعدة، وأن الحوثيين لم يرفضوا الجهود العمانية.

وعبّر عن قناعته القوية بوقف الحرب اليمنية ودفع المسار السياسي، معتبرا أن من واجب بلاده مساعدة اليمن على الاستقرار.

إلا أن منسوب التفاؤل الدبلوماسي يقابله تعبير أوساط سياسية يمنية ومحللين مهتمين بالوضع اليمني عن استبعاد حلحلة الملف دون الضغط الأميركي والدولي على الحوثيين.

وتسيطر حالة من الضبابية على الملف اليمني في أعقاب فشل الجهود الأممية والدولية في تمرير خطة لوقف إطلاق النار.

ويجمع مراقبون على أن الوقت لا يزال مبكرا أمام أي تسوية سياسية، في الوقت الذي تتفاعل فيه حمى الصراعات على الأرض ويسعى كل طرف لتعزيز وجوده، بينما يجري التباحث في كواليس الدبلوماسية الإقليمية والدولية حول كيفية إيجاد صيغة جديدة تلبي احتياجات كل الفاعلين في الملف اليمني، بما في ذلك إيران والسعودية وسلطنة عمان التي تتعاطى مع مخاوف واحتياجات أمنها القومي وحدودها الجيوسياسية.

تيم ليندركينغ

إيقاف الهجوم الحوثي على مأرب سيحرك عملية السلام

في غضون ذلك رفضت الصين والمجموعة العربية بمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الثلاثاء تقرير فريق الخبراء الدوليين البارزين بشأن اليمن، الذي أيدته المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة، مشددتيْن على ضرورة إنهاء حالة الإفلات من العقاب.

ودب الخلاف في جلسة مناقشة للمجلس عقدت الثلاثاء، استُعرض خلالها تقرير فريق الخبراء البارزين بشأن اليمن بنسخته الرابعة والمعنون بـ"أمة منسية: نداء للبشرية لإنهاء معاناة اليمن".

وأكد رئيس فريق الخبراء البارزين كمال الجندوبي أن جميع الأطراف في اليمن تواصل إظهار عدم الالتزام بالقانون الدولي الإنساني، مشيرا إلى أن جميع الأطراف ارتكبت انتهاكات جسيمة في اليمن ترقى معظمها إلى "جرائم حرب".

وجددت الحكومة اليمنية على لسان سفيرها بجنيف علي مجور رفضها "جملة وتفصيلاً" لتقرير فريق الخبراء الأخير، كما رفضت أي ولاية للفريق والتجديد له لعامين آخرين.

وأيدت الصين موقف الحكومة اليمنية الرافض للتدخل الأممي، مؤكدة عبر سفيرها في جنيف رفضها تقرير فريق الخبراء البارزين بشأن اليمن.

في المقابل أيدت المجموعة الأوروبية في مجلس حقوق الإنسان والولايات المتحدة ودول أخرى التقرير، مؤكدة على أن استمرار أطراف الصراع في انتهاك حقوق الإنسان في اليمن "غير مقبول"، ومشددة على ضرورة استمرار فريق الخبراء في مهمته، والعمل على مساءلة ومحاسبة منتهكي حقوق الإنسان في اليمن.

وعلى عكس مواقفها السابقة أظهرت بريطانيا "غموضاً غير مفهوم إزاء الانتهاكات في اليمن"، بامتناعها عن تأييد أو رفض تقرير فريق الخبراء البارزين.

ومن المتوقع أن يصوت مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة مجددا على تمديد ولاية فريق الخبراء لفترة خامسة في نهاية شهر سبتمبر الحالي، أو في الخامس من أكتوبر القادم.

وتضمّنت ولاية فريق الخبراء تكليفه باستقصاء جميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وللمجالات الأخرى المناسبة والقابلة للتطبيق من القانون الدولي التي ارتكبتها جميع الأطراف في النزاع منذ سبتمبر 2014، بما في ذلك الانتهاكات الجنسية المحتملة.

أحزاب تركمانية وعربية تطالب بتأجيل انتخابات كركوك وسط رفض الأكراد

كركوك (العراق) - رفعت مطالب قوى سياسية تركمانية وعربية في محافظة كركوك شمال العراق بتأجيل الانتخابات في المدينة التي تعيش وضعا أمنيا قلقا بعد هجمات مباغتة لعناصر تنظيم داعش، من التحدي أمام الحكومة العراقية لضمان إجراء الانتخابات.

وطالب ممثلو المكونين العربي والتركماني في مدينة كركوك المتنازع عليها بين بغداد وأربيل، بتأجيل الانتخابات لمدة أسبوع، على أن تجرى بإشراف ورقابة مجلس المفوضين ودعوة كل المراقبين الدوليين لمراقبتها. فيما تصر الأحزاب الكردية على إجراء الانتخابات في موعدها في العاشر من أكتوبر المقبل.

وحذر المكونان الحكومة العراقية بأنهما "لن نقف مكتوفي الأيدي وسنلجأ لكل الخيارات الدستورية للاعتراض على عودة البيشمركة إلى كركوك".

واتهم المكونان مكتب مفوضية الانتخابات في كركوك بـ"خروقات إدارية تعمل لصالح أجندات حزبية لتكرار ما حصل في انتخابات 2018".

ويطالب إقليم كردستان العراق الذي يضم محافظات أربيل والسليمانية ودهوك بضم محافظة كركوك وسط رفض الحكومة المركزية في بغداد.

يأتي ذلك في وقت أعلنت فيه السلطات العراقية الأربعاء عن توقيف خمسة عناصر من تنظيم داعش الإرهابي في محافظتي كركوك والأنبار.

وخلال الشهور الأخيرة زادت وتيرة هجمات مسلحين من داعش لاسيما في المنطقة بين كركوك وصلاح الدين وديالى.

وقتل سبعة عشر من قوات الشرطة العراقية في هجوم لتنظيم داعش شنه الأسبوع الماضي على نقطة تفتيش في إحدى قرى قضاء الرشاد بمحافظة كركوك.

ودفع الهجوم السلطات العراقية إلى تغيير خططها الأمنية للتعامل مع تكتيكات عناصر التنظيم المباغتة، وزار وزير الدفاع جمعة عناد مع رئيس أركان الجيش والمستشار العسكري لرئيس الوزراء ونائب العمليات المشتركة المدينة لمتابعة الوضع الأمني.